

مراجعة الدفاع لأربع سنوات الصادرة عام 2014 - ملخص تنفيذي

تواجه الولايات المتحدة بيئة أمنية سريعة التغيير، فنحن نُعيد ترتيب أوضاعنا لنركز على التحديات الإستراتيجية والفرص التي سَتُحدد مستقبلنا: تكنولوجيا جديدة، ومراكز قوة جديدة، وعالمٌ يزداد تقلباً، ولا يمكن التنبؤ به على نحوٍ أكثر، وفي بعض الحالات يكون أكثر تهديداً للولايات المتحدة. تظل التحديات التي يواجهها الكثير من حُلفائنا وشركائنا حول العالم تحديات ديناميكية ولا يمكن التنبؤ بها، وبالأخص من الأنظمة في كوريا الشمالية وإيران. ولازال الاضطراب والعنف قائمان في أماكن أخرى، ويخلقان بيئة خصبة للتطرف العنيف والعنف الطائفي، خاصة في البلدان الهشة، ويمتدان من منطقة الساحل وحتى جنوب آسيا، ويشكلان تهديداً لمواطني الولايات المتحدة في الخارج. وفي هذه الأثناء، فإن الحرب الحديثة في تطور سريع وتؤدي إلى خلق ساحة قتال يزداد فيها التنافس في مجالات الجو والبحر والفضاء - بالإضافة إلى الفضاء الافتراضي - والتي استمعت فيه قواتنا بالهيمنة في صراعاتنا الأخيرة.

سيكون انتباهنا وانخراطنا المستمرين مهمين في تشكيل التوجهات العالمية الناشئة، السلبي منها والإيجابي على حدٍ سواء. توفر المستويات غير المعهودة من التواصل العالمي محفزات مشتركة للتعاون الدولي وقواعد السلوك المشتركة، كما توفر القدرة المتنامية لبعض الشركاء الإقليميين فرصة للبلدان لتلعب أدواراً أعظم، وحتى أدواراً قيادية، في الدفع قدماً بمصالح الأمن المُتبادلة في مناطقهم المعنية. وفي تعاملها مع البيئة الإستراتيجية المتغيرة، سوف تعتمد الولايات المتحدة على مزاياها النسبية الكثيرة، بما في ذلك قوة اقتصادنا، وشبكتنا القوية من الحلفاء والشركاء، ورأس المال البشري لجيشنا وتميزنا التكنولوجي. وسيطلب القيام بذلك نشاطاً استثنائياً حول كيفية قيامنا بتشكيل وتجهيز ووضع القوة المشتركة.

تواجه وزارة الدفاع أيضاً بيئة مالية متغيرة، وبنفس القدر، غير مؤكدة. وبداية مع مخصصات السنة المالية 2012، بدأت وزارة الدفاع امتصاص آثار كبيرة لتخفيضات الإنفاق التي تبلغ 487 مليار دولار على مدى عشرة سنوات نتيجة للسقوف التي وضعها قانون الرقابة على الميزانية لسنة 2011. وقد وضع قانون الرقابة على الميزانية أيضاً آلية للاستقطاع تتطلب تخفيضات تقارب 50 مليار في كل سنة. ونصّ قانون الميزانية لعام 2013، الصادر من الحزبين، تخفيفاً فورياً متواضعاً للاستقطاع، ولكن ما لم يتحرك الكونغرس، فإن التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية السنوية سَتُستأنف في السنة المالية 2016. ولحماية المصالح الأمنية للولايات المتحدة بأقصى قدر من الفعالية، وفي ذات الوقت مراعاة الضرورة المالية لخفض

العجز، فإن الميزانية التي قدمها الرئيس للعام 2015 تقلل ميزانيات الدفاع المُتوقعة بمقدار 113 مليار دولار على مدى خمس سنوات مقارنةً بالمستويات التي تم طلبها في ميزانية السنة المالية 2014. توفر ميزانية الرئيس مسارا متوازناً ومسئولاً للمضي قدماً في ظل عدم التيقن المالي المتواصل. فهي تضم القيود المشددة على التمويل التقديري الذي يتطلبه قانون الميزانية لعام 2013 الصادر من الحزبين، ولكنها لا توافق على التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية بعد ذلك، إذ تموّل الوزارة بمبلغ يفوق مستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية المُقترحة بـ 115 مليار دولار تقريباً حتى سنة 2019.

وفي ظل هذه البيئة الديناميكية، فإن المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 تركز بشكل أساسي على التأهب للمستقبل من خلال إعادة توازن جهودنا الدفاعية في فترة تزداد فيها القيود المالية. تطرح المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 ثلاثة مبادرات مهمة. أولاً، إنها تبني على التوجيه الاستراتيجي للدفاع الذي تم نشره في 2012، وذلك من خلال تخطيط إستراتيجية دفاع مُحدّثة تحمي المصالح الأمريكية وتدفعها قدماً وتحافظ على الوضع القيادي للولايات المتحدة. ثانياً، تصف المراجعة كيف أن الوزارة تتخذ خطوات لإعادة توازن العناصر الرئيسية للقوة المشتركة على نحوٍ مسؤل وواقعي في ظل البيئة المتغيرة. وثالثاً، توضح المراجعة نيتنا في إعادة توازن الوزارة نفسها كجزء من جهدنا للتحكم في نمو التكلفة الداخلية والذي يهدد بنخر قوتنا القتالية في هذه الفترة من التقشف المالي. وأثناء قيامنا بهذه الإصلاحات، سوف نحافظ على عافية القوة التي تتكون بالكامل من متطوعين.

توضح المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 أن إستراتيجية الدفاع الوطنية المُحدّثة هذه استراتيجية سليمة للأمة، فهي تحافظ على الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة وتوفر الأسس للقرارات التي ستساعد على توازن جيشنا في العقد المقبل وتضعنا على نحوٍ مسؤل في عصر يشوبه عدم التيقن الاستراتيجي والمالي على حد سواء. ستمكّن مستويات التمويل للسنة المالية 2015 التي طلبها الرئيس الجيش من حماية مصالح الولايات المتحدة والدفع بها قدماً وتنفيذ إستراتيجية الدفاع المُحدّثة - ولكن يرافق ذلك ارتفاع في مستوى المخاطر بالنسبة لبعض المهام. سنستمر في مواجهة فجوات في التدريب والصيانة على المدى القريب وسوف يكون هامش الخطأ المُتاح في التعامل مع المخاطر المتعلقة بعدم التيقن في بيئة أمنية ديناميكية ومتحولة على المدى البعيد هامشاً صغيراً. سوف تُضيف مبادرة الرئيس "الفرص، والنمو، والأمن" مبلغ 26 مليار دولار لاستثمارات الدفاع للسنة المالية 2015، مما يمكّن الوزارة من مواصلة عملية استعادة التأهب واستدامته، والاستثمار في تحديث الأسلحة، وإجراء التحسينات الضرورية للمنشآت - الأمر الذي يقلل تلك المخاطر على نحو كبير. بشكل عام، تستطيع الوزارة إدارة هذه المخاطر وفقاً لخطة الرئيس لميزانية السنة

المالية 2015، غير أن المخاطر سوف تتنامى على نحو كبير إذا ما عادت الاستقطاعات على مستوى خفض النفقات في السنة المالية 2016، أو إذا لم تتم الموافقة على الإصلاحات المقترحة، أو في حال استمرار حالة عدم التيقن حول مستويات الميزانية. من المهم أن نعمل بشكل وثيق مع الكونغرس للتأكد من أننا نوفر موارد كافية للحفاظ على أمننا الوطني عندما نرتب الأوضاع المالية لأمتنا.

العمل على أساس التوجيه الاستراتيجي للدفاع

تمارس الولايات المتحدة دور القيادة العالمية دعماً لمصالحنا: أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائنا وشركائنا؛ وجود اقتصاد قوي في نظام اقتصادي مفتوح؛ احترام القيم العامة؛ ووجود نظام دولي يعزز السلام، والأمن، والفرص من خلال التعاون. ولحماية هذه المصالح والدفع بها قدماً، على نحو يتسق مع إستراتيجية الأمن الوطني، فإن المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 تجسد أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين المذكورة في التوجيه الاستراتيجي للدفاع. وتشمل هذه الأولويات إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادي للحفاظ على سلام واستقرار المنطقة؛ والحفاظ على التزام قوي تجاه الأمن والاستقرار في أوروبا والشرق الأوسط؛ واستدامة نهج عالمي لمحاربة تهديدات المتطرفين المستخدمين للعنف وتهديدات الإرهابيين، مع التركيز على الشرق الأوسط وأفريقيا؛ والاستمرار في حماية الاستثمارات الرئيسية في مجال التكنولوجيا ووضع الأولويات بخصوصها بينما يصغر حجم قواتنا بشكل عام وتصبح أكثر حيوية؛ وتنشيط الجهود الحديثة لبناء شراكات بشكل إبداعي وتقوية التحالفات والشراكات الرئيسية. إن المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 لعام 2014 تبني على هذه الأولويات وتضمنها في إطار استراتيجي أوسع. تؤكد استراتيجيات الدفاع للوزارة على ثلاثة أعمدة:

- **حماية الوطن، لردع الهجمات على الولايات المتحدة ودحرها ودعم السلطات المدنية في تخفيف آثار الهجمات المحتملة والكوارث الطبيعية.**
- **بناء الأمن على المستوى العالمي، للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وردع الخصوم، ودعم الحلفاء والشركاء، والتعاون مع الآخرين للتعامل مع التحديات الأمنية المشتركة.**
- **إظهار القوة والانتصار بشكل حاسم، لدحر العدوان، وتمزيق الشبكات الإرهابية وتدميرها، وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في الكوارث.**

إن هذه الأعمدة تدعم وتعتمد على بعضها البعض، وتلعب كل الفروع العسكرية أدواراً مهمة في كل واحدة منها. إن الردع النووي الذي لدينا هو الحماية القصوى من الهجوم النووي على الولايات المتحدة. ومن خلال الردع الموسع، فإنه يعمل أيضاً على طمأنة حلفائنا البعيدين بشأن العدوان الإقليمي ضد أمنهم. وهو يعزز أيضاً قدرتنا على إظهار القوة من خلال إبلاغ الخصوم المحتملين الذين لديهم أسلحة كيميائية بأنهم لا يستطيعون التصعيد للنجاة من عدوان تقليدي فاشل. إن بناء الأمن على المستوى العالمي لا يطمأن حلفائنا وشركائنا ويبنّي قدراتهم فحسب، بل يساعد أيضاً على حماية الوطن من خلال منع الصراعات وزيادة استقرار المناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن قدرتنا على إظهار القوة في محاربة الإرهاب في مناطق بعيدة مثل اليمن، وأفغانستان، ومالي - وبناء القدرة على مساعدة الشركاء في مكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل - يقلل من احتمالية أن تجد تلك التهديدات طريقها إلى شواطئ الولايات المتحدة.

وفي كل واحد من الأعمدة الثلاثة لإستراتيجية الدفاع المُحدّثة، فإن الوزارة ملتزمة بإيجاد طرق مُبدعة، وفعالة، وكفوءة لتحقيق أهدافنا والمساعدة على اتخاذ خيارات إستراتيجية. إن الإبداع - ضمن وزارتنا وفي شراكاتنا ما بين الوكالات والشراكات الدولية - يُعتبر خطأ مركزياً لجهودنا. فنحن نقوم بتحديد نماذج جديدة للتواجد، بما في ذلك احتمال نشر قوات بحرية إضافية منتشرة في المقدمة في مناطق جوهريّة، ونشر مزيج جديد من السفن، وأصول جوية، وقوات برية مختصة بالمنطقة أو قوات يتم تدويرها، وقوات للاستجابة للأزمات، كلها لغرض زيادة التأثيرات لأقصى حد بينما يتم تقليل التكاليف. سوف نتمكن من القيام بجهود أكبر من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا لتنسيق خططنا لتحسين مساهماتهم في أمنهم وفي نشاطاتنا الموحدة والعديدة. وقد تُزيد تأثيرات التغيير في الطقس من عدد المهمات المستقبلية وحجمها ومدى تعقيدها، بما في ذلك دعم الدفاع للسلطات المدنية، بينما تقوض في الوقت نفسه مقدرة منشأتنا المحلية على دعم فعاليات التدريب. سنُزيد إجراءاتنا المتعلقة برفع أمن الطاقة والأمن المائي، بما في ذلك الاستثمارات في مجال الطاقة الكفوءة والتقنيات الحديثة ومصادر الطاقة المتجددة، من مرونة منشأتنا وتساعد على تخفيف هذه التأثيرات.

وعلى نحو يعكس متطلبات إستراتيجية الدفاع المُحدّثة هذه، ستكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة على الدفاع عن أرض الوطن، والقيام - بشكل متزامن، بعمليات مستمرة وموزّعة لمكافحة الإرهاب؛ وردع العدوان وطمأنة الحلفاء من خلال التواجد والاشتباك في مواقع المقدمة في مناطق متعددة. وإذا فشل الردع في

أي وقت، ستكون القوات الأمريكية قادرة على دحر الخصم الإقليمي من خلال حملة واسعة النطاق ومتعددة المراحل، وحرمان عدو ثانٍ من تحقيق أهدافه في منطقة أخرى أو تكبيده خسائر باهظة.

توفر ميزانية الرئيس الموارد لبناء واستدامة القدرات للقيام بهذه العمليات، على الرغم من أن ذلك يصاحبه ارتفاع في مستويات المخاطر بالنسبة لبعض المهام. من خلال ميزانية الرئيس، فإن جيشنا سيكون قادراً على دحر أي معتمي أو حرمانه من اكتساب مزايا. تعمل التخفيضات في الميزانية، بشكل لا يمكن تفاديه، على خفض هامش الخطأ المُتاح للجيش في التعامل مع المخاطر، كما أن القوة الأصغر حجماً تعمل على تقليل قدرتنا على الاستجابة لأكثر من عملية طارئة رئيسية في آنٍ واحد. تستطيع الوزارة معالجة هذه المخاطر وفقاً لخطة الرئيس لميزانية السنة المالية 2015، غير أن المخاطر ستزداد على نحوٍ كبير في حالة عودة التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية في السنة المالية 2016، أو إذا لم تتم الموافقة على الإصلاحات المُقترحة، أو في حال استمرار عدم التيقن حول مستويات الميزانية.

إعادة التوازن لمجابهة القرن الحادي والعشرين

في ظل التغييرات الرئيسية في البيئة الأمنية لأمتنا – بما في ذلك التغييرات الجغرافية والسياسية، والتغييرات في الحرب الحديثة، والتغييرات في البيئة المالية – فإن إستراتيجية دفاعنا المُحدّثة تتطلب أن تقوم الوزارة بإعادة توازن القوة المشتركة في عدة مجالات رئيسية للتحضير للمستقبل بأقصى درجة من الفعالية.

إعادة التوازن للتصدي لطيف واسع من النزاعات. قد تتراوح النزاعات المستقبلية بين حالات الطوارئ الهجينة ضد مجموعات تحارب بالنيابة تستخدم أساليب غير مُتناظرة، إلى صراعٍ على مستوى عالٍ ضد قوة دولة مسلّحة بأسلحة الدمار الشامل أو لديها قدرات متقدمة تكنولوجياً لمنع الوصول والدخول إلى المناطق (A2/AD). وعلى نحو يعكس هذا المستوى المتنوع من التحديات، فإن جيش الولايات المتحدة سوف يحوّل التركيز فيما يخص أنواع الصراعات التي سيجهّز لها في المستقبل، ويوجّه تركيزاً أكبر على الطيف الكامل للعمليات المحتملة. على الرغم من أن حجم قواتنا لن يكون كافياً للقيام بعمليات تحقيق استقرار على نطاق واسع وطويلة المدى، إلا أننا سوف نحافظ على الخبرة التي اكتسبناها في العشر سنوات الماضية في مكافحة التمرد وعمليات تحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان. وسوف نحافظ أيضاً على القدرة على إعادة توليد القدرات التي قد نحتاجها لتلبية المتطلبات في المستقبل.

يجب أن تكون القوة المشتركة متأهبة أيضاً لمحاربة الخصوم الذين يتعاضم تطورهم والذين بوسعهم توظيف مقدرات قتالية متقدمة بينما يحاولون في ذات الوقت أن يحرّموا قوات الولايات المتحدة من المزايا التي تتمتع بها حالياً في الفضاء والفضاء الافتراضي. سوف نحافظ على الاستثمارات العاجلة في العلوم، والتكنولوجيا، والأبحاث، والتطوير ضمن قطاع الدفاع وخارجه على حدٍ سواء. تتخذ الوزارة خطواتٍ لضمان استمرار التقدم في أكثر المجالات حساسية لمواجهة تحديات المستقبل مثل قدرات الفضاء الافتراضي الشاملة والمجالات التي يبدو فيها أن فرص تحقيق اختراقات، من شأنها أن تغير أصول اللعبة، فرصاً واحدة بأقصى درجة. سنسعى بنشاط وراء الأساليب المُبدعة للطريقة التي نحارب بها، وكيفية نشر قواتنا، وكيفية تعزيز مزايانا غير المُتناظرة ومزايانا التكنولوجية. إن الإبداع هو في غاية الأهمية في ظل بيئة القتال الحربي المُتنامية التعقيد التي نتوقع مواجهتها.

سوف تحافظ الولايات المتحدة على نهج عالمي لمواجهة المتطرفين المستخدمين للعنف والتهديدات الإرهابية باستخدام مزيج من الأدوات الاقتصادية، والدبلوماسية، والاستخباراتية، وإنفاذ القانون، والتنمية، والعسكرية. ستقوم وزارة الدفاع بإعادة موازنة جهودنا في مكافحة الإرهاب وتوجهها بحيث تركز بشكل أكبر على بناء قدرات الشركاء، وخاصة في البلدان الهشة، بينما نحافظ على مقدرة قوية للعمل المباشر، بما في ذلك الاستخبارات، والمراقبة المستمرة، والضربات الدقيقة، وقوات العمليات الخاصة. سوف نظل مركزين على مكافحة أسلحة الدمار الشامل، التي تقوض الأمن العالمي. وسوف نحافظ على جهود لتقوية التحالفات والشركات الرئيسية، مع المزيد من التركيز على تعميق التعاون الحالي بالإضافة إلى بناء شراكات جديدة ومُبدعة. وأخيراً، سيقوم القادة القتاليين بتنشيط جهودهم لتعديل عملية التخطيط للطوارئ بحيث تعكس، بأقرب ما يكون، البيئة الإستراتيجية المتغيرة.

إعادة التوازن واستدامة وجودنا ووضعنا في الخارج للدفاع عن مصالح الأمن الوطني للولايات المتحدة بشكل أفضل. أثناء سعيها الحثيث لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية الثلاثة، سوف تستمر الوزارة أيضاً في إعادة التوازن لوضعنا العالمي والحفاظ عليه. وسوف نستمر في إسهاماتنا بقيام الولايات المتحدة بإعادة توازن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ساعيةً لحفظ السلام والاستقرار في منطقة تُعد، وعلى نحو متعاضم، مركزية للمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة. ومن خلال مواجهتها لبرامج الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل لكوريا الشمالية - وخاصة سعيها للحصول على سلاح نووي - فإن الولايات المتحدة ملتزمة في الحفاظ على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وكجزء من جهودنا الأوسع لتحقيق الاستقرار في منطقة

آسيا والمحيط الهادئ، فإن الولايات المتحدة سوف تُبقي على موضع قدم قوي لها في شمال شرق آسيا بينما تُعزز وجودها في أوقيانوسيا في جنوب شرق آسيا. وبينما نهي العمليات القتالية في أفغانستان، فنحن جاهزون للانتقال إلى مهمة محددة تركز على مكافحة الإرهاب والتدريب، وتقديم الاستشارة، ومساعدة قوات الأمن الأفغانية.

لدى الولايات المتحدة أيضاً مصالح ثابتة في الشرق الأوسط، وسوف نبقى ملتزمين على نحوٍ كامل تجاه أمن شركائنا في المنطقة. سوف نستمر في الحفاظ على انتشار عسكري قوي في منطقة الخليج - يمكنه الاستجابة بسرعة للأزمة، وردع العدوان، وطمأنة حلفائنا وشركائنا - في الوقت الذي نتأكد فيه من أن مقدراتنا العسكرية تتطور لمواجهة التهديدات الجديدة. وفي ظل مصالحننا العميقة والثابتة في استدامة وتوسيع أمن أوروبا وازدهارها، سوف نواصل عملنا مع الحلفاء والشركاء لتعزيز الاستقرار الإقليمي والتكامل بين أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى تحسين القدرات، والتوافق بين المعدات والأسلحة المستخدمة، وحرية الوصول والدخول بالنسبة لعمليات التحالف. وفي كافة أرجاء العالم، سوف نضمن الحصول على حرية الوصول والدخول المطلوبة لزيادة قواتنا نحوٍ سريع في حال وقوع أزمة.

إعادة توازن المقدرات، والقدرات، والجاهزية ضمن القوة المشتركة. بعد أكثر من اثنتي عشر سنة من الصراع وفي خضم الخفض المستمر في الميزانية، فإن القوة المشتركة ليست متوازنة في الوقت الحالي. وقد ازدادت معاناة القدرة على التأهب بسبب تطبيق الاستقطاع للسنة المالية 2013، ولم تواكب القوة وتيرة الحاجة إلى التحديث. سنحتاج إلى الوقت والتمويل من أجل إعادة تركيب القوة المشتركة وإعادة تشكيلها بينما ننقل من العمليات في أفغانستان. ويحدد مقترح الرئيس لميزانية السنة المالية 2015 مجموعة من التعديلات الواقعية والمسئولة في مجالات محددة تؤمن وزارة الدفاع بضرورة إجرائها على المدى القريب لاستعادة التوازن في القوة المشتركة. ستصبح القوات أصغر في الخمس سنوات المقبلة ولكنها أيضاً ستكون أكثر حداثة مع تحسين القدرة على التأهب بمرور الوقت. وسوف يحسن اتخاذ الخطوات الحكيمة المذكورة في المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014 هذه على المدى القريب من قدرة الوزارة على تلبية حاجات أمننا الوطني في حال عدم تحسن المشهد المالي. وكلما تم تأخير القرارات المهمة أملاً في زيادة سقف الميزانية، كلما أصبح تنفيذ هذه القرارات صعباً ومؤلماً، وبذلك تضر أكثر بمقدرتنا على تنفيذ الإستراتيجية في حال عدم توفير موارد إضافية. تشمل القرارات الرئيسية المتعلقة بمواطن القوة وهيكل القوات، الواردة في هذه المراجعة الأربعة للدفاع الصادرة عام 2014، على الآتي:

■ الحفاظ على قوة جوية لديها مقدرات على إظهار القوة على نطاق العالم والمصيرية بالنسبة لإستراتيجية الدفاع المحدثة هذه. سوف نعمل على تحديث الجيل الثاني من معدات القتال للقوة الجوية - بما في ذلك المقاتلات والقاصفات - وبالتحديد ضد أنظمة الدفاع الجوي الحديثة والمتقدمة. ولتوفير الموارد لهذه البرامج بالإضافة إلى الحفاظ على الاستثمارات في القدرات الجوهرية، سوف تخفّض القوة الجوية القدرة في بعض منصات الطيران للمهام المفردة، أو إلغائها. وفي حال فرض مستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية في السنة المالية 2016 وما بعدها، فإنه سيتوجب على القوة الجوية تسريح 80 طائرة أخرى من الخدمة، وتخفيض عمليات الشراء التي تتم من خلال برنامج "جوبنت سترايك فايتر" [مقاتلات الضربات المشتركة] لاستبدال الطائرات الحالية، والقيام بتعديلات أخرى صعبة.

■ الحفاظ على جيش من الطراز العالمي قادر على تنفيذ مجموعة كاملة من العمليات على البر، بما في ذلك قتال بري سريع ومستمر كجزء من عمليات كبيرة مشتركة ومتعددة المراحل ومتعددة الجنسيات من خلال الحفاظ على تشكيل قوات نستطيع أن نوفر له المقاتلين والتدريب والمعدات والإبقاء عليه متأهباً. وللحفاظ على هذه القوات، فإن الوزارة سوف تُعيد التوازن في الجيش، في كافة وحدات الخدمة العسكرية الفعلية، والحرس الوطني، والاحتياط. سوف يتم تقليص حجم الخدمة الفعلية بالجيش من أعلى مستوياته في وقت الحرب والبالغة 570000 إلى 440000- 450000 جندياً. وسيستمر الحرس الوطني بالجيش في تقليص حجمه من أعلى مستوياته في وقت الحرب والبالغة 358000 إلى 335000 جندياً، بينما سيتقلص جيش الولايات المتحدة الاحتياطي من 205000 إلى 195000 جندياً. وفي حال فرض التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية في السنة المالية 2016 وما بعدها، فسيتم تطبيق المزيد من التقليص بحق كل مكونات الجيش، وذلك بخفض قوات الخدمة الفعلية لتصل إلى 420000، وتقليص الحرس الوطني ليصل إلى 315000، وتقليص الجيش الاحتياطي ليصل إلى 185000.

■ الحفاظ على القدرة البحرية لبناء الأمن على المستوى العالمي والاستجابة للأزمات. من خلال جهد مضني لتقليل تكاليف شراء السفن والتسريح المؤقت للسفن، ستعمل البحرية على تحديث أساطيلها من السفن العائمة، والطائرات، والغواصات لمواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين. يجب أن نتأكد من أن الأسطول قادر على العمل في كل منطقة وفي كامل نطاق الصراعات. لن تكون هنالك مفاوضات جديدة لشراء أكثر من 32 سفينة قتال ساحلية، وستقدم

البحرية مقترحات بديلة للحصول على سفن قتال صغيرة وقادرة وفتاكة. وفي حال فرض مستوى التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية في السنة المالية 2016 وما بعد ذلك، فستكون هنالك حاجة إلى تسريح حاملة الطائرات يو أس أس جورج واشنطن من الخدمة قبل موعد إعادة تعبئتها بالوقود و إجراء الصيانة الشاملة عليها. سيتوجب على الوزارة اتخاذ هذا القرار عند تقديم ميزانية عام 2016، الأمر الذي سيجعل البحرية لديها عشر مجموعات لحاملات الطائرات الضاربة.

■ الحفاظ على دور فيلق مشاة البحرية (المارينز) كقوة استجابة حيوية للأزمات، وحماية أكثر أولويات التحديث أهميةً له و ضمان جاهزيته، ولكن يتعين التخطيط لتكون قوته القصوى 182000 عنصر مارينز في الخدمة الفعلية. وتشمل القوة القصوى هذه ما يقارب 900 من المارينز الإضافيين لبرنامج الحراسة الأمنية للسفارات، والتي ستحمي مصالح الولايات المتحدة ومؤسساتها في الخارج. وفي حال فرض مستوى التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية على الميزانية في السنة المالية 2016 وما بعدها، فإن قوات المارينز ستستمر في تقليص نفسها لتصل إلى قوة قصوى تبلغ 175000 عنصراً.

وبينما تُعيد القوة المشتركة توازنها من أجل أن تبقى حديثة، وقادرة، ومتأهبة، ستتخذ الوزارة الخطوات الإضافية التالية والتي تتسق مع خطة ميزانية الرئيس للسنة المالية 2015 لحماية مجالات القدرة الرئيسية لدعم إستراتيجيتنا:

■ *المجال الإلكتروني.* سوف نستثمر في قدرات وقوات الكترونية جديدة وموسعة لتعزيز مقدرتنا على القيام بعمليات في الفضاء الافتراضي ودعم العمليات العسكرية في كل أنحاء العالم، ولدعم القادة القتاليين في تخطيطهم للمهام العسكرية وتنفيذها، ولمكافحة الهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة.

■ *الدفاع الصاروخي.* نحن نُزيد من عدد الصواريخ الاعتراضية الأرضية وننشر جهاز رادار ثاني في اليابان لتوفير الإنذار المبكر والتتبع. سوف نقوم باستثمارات مدروسة في أجهزة الاعتراض الدفاعية، وقدرات التمييز، والمجسات؛ كما أننا ندرس أفضل مكان لموقع منظومة دفاع صاروخية اعتراضية إضافية في الولايات المتحدة في حال الحاجة إلى المزيد من الصواريخ الاعتراضية.

■ *الردع النووي.* سوف نواصل الاستثمار في تحديث أنظمة إطلاق الأسلحة النووية الرئيسية الخاصة بنا؛ وأنظمة الإنذار والقيادة والسيطرة؛ وكذلك تحديث الأسلحة النووية والبنى التحتية الداعمة لها، وذلك بالتعاون مع وزارة الطاقة.

■ *الفضاء.* سوف نتوجه نحو أنظمة وهياكل أنظمة أقل تعقيداً، وأقل تكلفة، وأكثر مرونة. وسوف نتبع أسلوباً يقوم على مستويات متعددة من الحماية لردع الهجمات على أنظمة الفضاء، بينما يُبقي على المقدرات الكفيلة بالاستجابة في حال فشل عملية الردع.

■ *البحر/الجو.* سوف نواصل الاستثمار في الطائرات القتالية، بما في ذلك المقاتلات والقاصفات بعيدة المدى، وأجهزة المراقبة الثابتة والقابلة للبقاء، والهياكل المرنة، والحرب تحت سطح البحر لزيادة قدرة القوة المشتركة على مواجهة التحديات المتعلقة بمنع الوصول والدخول إلى المناطق.

■ *الضربات الدقيقة.* سوف نحصل على صواريخ جو أرض متقدمة ستسمح للمقاتلات والقاصفات بالاشتباك مع مجموعة واسعة من الأهداف، ونظام لصواريخ كروز بعيد المدى ومضاد للسفن والذي سيحسن من القدرة المشتركة للقوات الجوية للولايات المتحدة للاشتباك مع السفن الحربية في الأجواء المحمية.

■ *الاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع.* سنعيد توازن الاستثمارات باتجاه الأنظمة ذات القدرة على الاستجابة في العمليات وفعالة في البيئات المتنازع عليها بشدة، مع الحفاظ على المقدرات المناسبة للبيئات الأكثر تساهلاً لدعم الإلمام بالأوضاع على المستوى العالمي، ومكافحة الإرهاب، والعمليات الأخرى.

■ *مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة.* سوف نزيد من القوة القصوى لقوات العمليات الخاصة لتصل إلى 69700 مقاتلاً، لنحمي قدرتنا على الحفاظ على عمليات مستمرة، ومُترابطة، وموزعة لدرء القاعدة، ومكافحة التهديدات الناشئة الأخرى العابرة للحدود، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، وبناء قدرة شركائنا، ودعم العمليات التقليدية.

إعادة التوازن بين الجنود المقاتلين والعناصر العسكرية التي تدعمهم. وأخيراً، ستقوم الوزارة نفسها بإعادة توازنها الداخلي للتحكم بنمو التكلفة وتوليد كفاءة أفضل لغرض وضع أولويات للصرف فيما يخص القوة

المقاتلة. وقد سبق وأن قدّمت الوزارة ثلاثة حُزم من مقترحات للميزانية تهدف إلى تحقيق الكفاءة وتُخطط في الوقت الحالي لتطبيق جهود تخفيض إضافية للنفقات العامة. وتشتمل الإجراءات الرئيسية المستمرة على تخفيض ميزانيات المقرات الرئيسية للوزارة بمقدار 20 بالمائة وتقليل عدد التقارير التي تُقدّم مباشرة إلى وزير الدفاع. وستعمل هذه الجهود على تخفيض التكاليف التشغيلية بمقدار 5 مليار دولار للخمس سنوات المقبلة وبمقدار ضعف هذا الرقم في العقد المقبل. وتعمل الوزارة على تطبيق تخفيضات انتقائية في عدد الموظفين المدنيين والمقاولين للتقليل من التكاليف وتسعى لاستغلال النمو المنخفض في تكاليف الرعاية الصحية في القطاع الخاص لإبطاء نمو نفقات الرعاية الصحية العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على تحسين إدارتها المالية، ويرجع ذلك جزئياً لإنجاز كشوفات مالية قابلة للتدقيق.

نحن مستمرّون أيضاً في تطبيق إصلاحات في مجال المشتريات، وأبرزها المبادرة المسماة "قوة شرائية أفضل" التي تسعى لتنفيذ برامج بتكلفة معقولة، وذلك من خلال مراقبة التكاليف، وتحفيز الإنتاج والإبداع في صناعة المنتجات العسكرية كما في الحكومة، والقضاء على الإجراءات والبيروقراطية غير المثمرة، وتعزيز التنافس الفعال، وتحسين الجانب الحرفي في الخدمات المقدمة من خلال التعاقد، وتحسين الجانب المهني لدى كافة القوى العاملة المُناطة بعمليات المشتريات. ستبقى الوزارة ملتزمة دوماً بزيادة الإنتاجية في مجال مشتريات الدفاع.

يمكن تحقيق توفير كبير وطويل المدى إذا سُمح للوزارة باستبعاد البنى التحتية غير الضرورية. وفقاً لتقديرنا، فإن لدينا بنى تحتية أكثر مما نحتاج، وسوف يزداد هذا الأمر عندما نخفّض الحد الأقصى للقوات. إن الطريقة الفعالة الوحيدة للتخلص من البنى التحتية غير الضرورية في الولايات المتحدة هي من خلال عملية "إعادة هيكلة القواعد وإغلاقها". وقد رفض الكونغرس طلب الوزارة لإجراء عملية لإعادة هيكلة القواعد وإغلاقها في كلٍ من السنتين الماضيتين. وإذا كان يتعين على الوزارة أن تستخدم أموال دافعي الضرائب على نحو أكثر فعالية، فإنه من الضروري أن يخوّل الكونغرس جولة أخرى من "إعادة هيكلة القواعد وإغلاقها". في عام 2017.

الحفاظ على قوة القوات التي تتكون بالكامل من متطوعين وتطبيق إصلاحات جديدة

بينما نستعيد التوازن في القوة المشتركة وفي الوزارة، فإن الولايات المتحدة ستحافظ على عقدها المقدس مع منتسبي الخدمة العسكرية بجيش الولايات المتحدة والذي هو عبارة عن شقين: تعويض رجالنا ونسائنا من

منتسبي الخدمة العسكرية وعائلاتهم ورعايتهم على نحوٍ مناسبٍ أثناء فترة خدمتهم وبعدها على حدٍ سواء، وتقديم أفضل التدريب والمعدات الممكنة لمنتسبي الخدمة العسكرية ليتمكنوا من إنجاز مهامهم على نحوٍ آمن.

ستتم معاملة منتسبي الخدمة العسكرية على نحوٍ عادلٍ ومتساوٍ داخل ساحة المعركة وخارجها. وقد زادت الوزارة في السنة الماضية الفرص أمام النساء كي يخدمن في القوات المسلحة الأمريكية وتسعى إلى دمج النساء بنجاح في المجالات الوظيفية القليلة المتبقية والتي كانت مُقيّدة بالنسبة لهن. إن القضاء على التحرش الجنسي هو واحد من أعلى أولويات وزارة الدفاع، والذي يتطلب التزاماً مطلقاً ومستمرّاً لتحسين برامج الوزارة للوقاية والاستجابة – والتأكد من أننا نوفر بيئة آمنة خالية من التهديدات تجاه كادرنا العسكري. وستواصل الوزارة تنفيذ التغييرات المطلوبة لتحقيق التنفيذ الكامل لقرارها بالسماح للمثليين من الرجال والنساء بالخدمة في الجيش على نحوٍ مفتوح. وسوف نواصل تقديمنا أفضل رعاية ممكنة للعائدين من المعركة من المرضى أو المصابين، والذين هم بحاجة إلى العناية في المستشفيات أو إعادة التأهيل. وسوف تواصل وزارة الدفاع العمل مع وزارة شؤون المحاربين القدامى ووزارة العمل لتقديم أفضل مساعدة ممكنة لمنتسبي الخدمة العسكرية للانتقال إلى الحياة المدنية.

ولا تستطيع الوزارة أن تحافظ على معدل النمو في رواتب الجيش والمزايا التي شهدناها في العقد الماضي وذلك في ظل بيئة مقيدة من الناحية المالية. وكانت الوزارة والشعب الأمريكي، وهم محقون في ذلك، يدعمون رجالنا ونسائنا في الجيش لأكثر من عشرة سنين من الحرب، حيث قدموا زيادات في رواتب ومزايا الجيش بشكل يفوق ردم الفجوة في التعويضات ويعترف على نحوٍ مناسبٍ بالتضحيات التي قدمها هؤلاء الذين يخدمون الآن والذين خدموا في السابق، وذلك يشمل عائلاتهم. وتقترح الوزارة إجراء تغييراتٍ ستضمن تمكننا من الاستمرار بتقديم حزمة تعويض تنافسية لتجنيد قوتنا المشتركة والإبقاء عليها في المستقبل. وتشمل تلك التغييرات: زيادات سنوية في رواتب الجيش على نحوٍ مقيدٍ في الخمس سنوات المقبلة، وإبطاء معدل النمو في مخصصات السكن المعفية من الضرائب، وتبسيط وتحديث برامج الترايكير للرعاية الصحية، تضمين مبالغ "مشاركة في الدفع" واستقطاعات يساهم بها منتسبو القوات المسلحة عند الاستفادة من الخدمات الطبية وزيادة هذه المبالغ بشكل طفيف ومتدرج؛ وتعديل هيكل الدفع للصيدلية، وتحديد رسم مالي بسيط للتأمين الصحي مدى الحياة من خلال ترايكير بالنسبة للمتقاعدين المستحقين لبرنامج الرعاية الصحية "ميديكير"؛ وتخفيض الدعم لحوانيت الجيش. ستوفر هذه المقترحات حوالي 12 مليار دولار في الخمس سنوات المقبلة، وأكثر من ذلك بكثير بنهاية فترة عشر سنوات، إذا تم تطبيقها على نحوٍ كامل.

وبدون دعم الكونغرس والشعب الأمريكي لإصلاحات من شأنها أن تخفض معدل النمو في التعويضات للعسكريين، فإنه لن يكون هنالك أي خيار أمام الوزارة سوى استخدام موارد كان يتعين استخدامها لتعزيز قدرتها على تقوية القوة المشتركة التي نحتاجها في المستقبل. إن وزير الدفاع، ومدراء الأقسام بالجيش ورؤساء الخدمة، وكبار المستشارين العسكريين، وكبار فريق القيادة في الوزارة، يدعمون هذا النهج الشامل للإصلاح وسوف يعملون بالشراكة مع الكونغرس والشعب الأمريكي على الاستمرار في الحفاظ على أفضل جيش في العالم.

آثار مستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية

مستويات التمويل للسنة المالية 2015 التي طلبها الرئيس ستمكن الجيش من حماية مصالح الولايات المتحدة والدفع بها قدماً وتنفيذ إستراتيجية الدفاع المُحدّثة - ولكن يرافق ذلك ارتفاع في مستوى المخاطر بالنسبة لبعض المهام. وفي المدى القصير، ستبقى قوات الولايات المتحدة منخرطة في بناء الشراكات وتعزيز الاستقرار في المناطق الهامة، غير أن انخراطنا سيكون أكثر ملائمة وأكثر انتقائية. وسوف نواصل الحفاظ على وضعية تأهب قصوى في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي ظل مستويات الميزانية التي طلبناها، نستطيع أن نحافظ على مستوى لائق من التأهب والحدثة بشكل يلائم الأولويات الإستراتيجية على المدى القريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة الرئيس " الفرص، النمو، والأمن" سوف تمول في السنة المالية 2015 استثمارات دفاعية بقيمة 26 مليار دولار إضافية، مما يساعد الوزارة على إحراز تقدم أسرع تجاه استعادة التأهب، والاستثمار في تحديث الأسلحة، وإجراء تحسينات ضرورية للمنشآت. سيشكل تطوير المقدرات المتقدمة وأنظمة الأسلحة المتطورة من قبل المنافسين العالميين والخصوم المحتملين مزيداً من المخاطر على قواتنا وأمننا حتماً. وتستطيع الوزارة إدارة هذه المخاطر وفقاً لخطة الرئيس لميزانية السنة المالية 2015، غير أن الخطر سيزداد على نحو كبير في حال عودة مستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية في السنة المالية 2016، وذلك في حال رفض الإصلاحات المقترحة، أو في حال استمرار حالة عدم التيقن حول مستويات الميزانية.

إن التخفيف الطفيف والفوري للاستقطاعات الذي يوفره قانون الميزانية الصادر من الحزبين - على نحو أكبر في السنة المالية 2014 وعلى نحو أقل في السنة المالية 2015 - إذا تبعته عودة لمستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية، فإن الوزارة لن تكون قادرة على تعديل حجم وشكل القوة المشتركة بالطريقة الأكثر توازناً والتي تم تصوّرها في الميزانية التي قدمها الرئيس، وستقل على نحو كبير قدرتنا على

تنفيذ إستراتيجية الدفاع طيلة الفترة التي يشملها قانون الميزانية الصادرة من الحزبين. ستعمل تحديات التأهب التي تواجهها الوزارة، وخاصة على المدى القريب، على التقليل بشكل كبير من مقدرتنا على القيام بأنشطة دولة مستمرة والاستجابة للأزمات بسرعة. وسيتم إبطاء أو تصغير برامج التحديث المهمة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق قصوراً في المقدرات التكنولوجية لقواتنا. وسيكون من المحتمل أن تعتمد الولايات المتحدة بشكل أكبر على إسهامات الحلفاء والشركاء في مواجهات وصراعات المستقبل، وذلك على افتراض أنهم سيرغبون بالعمل دعماً للمصالح المشتركة وسيكون لديهم القدرة على ذلك. إن التخفيضات في قدراتنا ومقدراتنا من شأنها أن تشكل تحدياً لقدرتنا على الاستجابة لعنصر المفاجئة الاستراتيجي، وخاصة المفاجئات التي تتطلب عدداً كبيراً من القوات الحديثة.

إذا تُركت المسألة دون معالجة، فإن استمرار مستويات التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية سوف تؤثر كثيراً على ما يستطيع الجيش الأمريكي فعله وما لا يستطيع فعله في العشر سنوات المقبلة. وسيتوجب على الشعب الأمريكي أن يقبل حقيقة أن مستوى المخاطر في تنفيذ العمليات العسكرية سيرتفع بصورة كبيرة. سيكون جيشنا غير متوازن وصغيراً للغاية بحيث لا يستطيع تلبية احتياجات إستراتيجيتنا بشكل كامل، الأمر الذي سيقود إلى مخاطر أكبر تنتج عن حروب أطول مع احتمالية وقوع ضحايا أكثر من الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا في حال نشوب صراع. في نهاية الأمر، فإن استمرار توفير الموارد على أساس التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية قد يعمل في الأغلب على تشجيع خصومنا وتقويض ثقة حلفائنا وشركائنا، والذي بدوره قد يؤدي إلى بيئة أمنية تنطوي على تحديات أكبر من التحديات التي نواجهها أصلاً.

الخاتمة

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بحماية مصالحها، والحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة، والحفاظ على الاستقرار والأمن والسلام العالمي. إن الوزارة، من خلال إدراكها للواقع المالي الحالي، قد اتخذت عدداً من القرارات للتأكد من بقاء القوة المشتركة متوازنة قدر المستطاع بمرور الوقت، حتى وإن توجب عليها أن تبدأ في تقليص هيكل القوات بسبب القيود المالية. سوف نهى وزارة الدفاع للمستقبل ونحافظ على عافية القوات التي تتكون بالكامل من متطوعين في الوقت الذي نطبق فيه الإصلاحات.

توفر ميزانية الرئيس للسنة المالية 2015 بديلاً واقعياً للتخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية، وهي تدعم قدرة الوزارة على تحقيق إستراتيجية الدفاع المُحدّثة عندما تبدأ عملية إنتقال كفاءة نحو قوة اصغر حجماً بمرور الوقت. إن استئناف التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية من شأنه أن يقود إلى المزيد من المخاطر الفورية والشديدة تجاه الإستراتيجية. وفي نهاية الأمر، ومع التخفيضات القائمة على برنامج اقتطاعات الميزانية، فإنه بحلول عام 2021 ستكون القوة المشتركة صغيرة جداً وقديمة الطراز بحيث لا تستطيع تطبيق إستراتيجيتنا في الدفاع بشكل كامل. إن الولايات المتحدة، بوصفها رائدة على المستوى الدولي، تحتاج إلى إستراتيجية دفاع وطني قوية لحماية مصالحها والدفع بها قدماً وكذلك لضمان أمن حلفائها وشركائها، وذلك من خلال قوى عاملة عسكرية ومدنية تستطيع تنفيذ تلك الإستراتيجية على نحو فعال. ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال التوازن الاستراتيجي للإصلاحات والتخفيضات التي تقدمها الوزارة للكونغرس، وسيطلب الأمر من الكونغرس بأن يشترك مع وزارة الدفاع في إتخاذ الخيارات الصعبة من الناحية السياسية.